

Distr.: General
9 June 2005
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام عن دار فور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - كانت زيارتي إلى دارفور خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ هي الزيارة الأولى لتلك المنطقة في نحو عام كامل. وخلال الزيارة كان واضحاً لي أن الحالة الأمنية قد تحسنت. فالمستوى العام للعنف، وخاصة ضد المدنيين كان أقل بالنسبة لما كان عليه الحال في معظم عام ٢٠٠٤. ولكن في سياق شهري، لم تكن الاتجاهات السائدة إيجابية في مجملها. فعلى سبيل المثال شهد شهر أيار/مايو زيادة في مستوى العنف وغياب الأمن مقارنة بشهر نيسان/أبريل على نحو ما أوضحته المصادمات التي نشبت بين الحكومة وحركات التمرد فضلاً عن نشاط عصابات اللصوصية وسرقات الماشية والمضايقات التي تعرض لها المدنيون وعُمال الإغاثة. فضلاً عن ذلك فثمة أمثلة متواصلة عن هجمات تقع ضد المدنيين وحالات اغتصاب.

٣ - وعلى خلاف ما شهدته شهر نيسان/أبريل، فقد استمر القتال بين الحكومة وحركة تحرير السودان/الجيش الشعبي وحركة العدل والمساواة خلال شهر أيار/مايو بأكمله وإن زادت وتيرة المصادمات في النصف الثاني من ذلك الشهر. وفي معظم الحالات كانت قوات الحكومة في حالة الدفاع فيما شنت حركات التمرد هجمات على نطاق صغير ضد مبعوثي الحكومة أو الوحدات الصغيرة من أفراد الجيش أو الشرطة. ويبدو أن جيش التحرير الشعبي

من بين الحركتين المذكورتين أعلاه هو الطرف الذي كان في غالب الأحيان محرضاً على تلك المصادمات.

٤ - على أن الميليشيات المؤيدة للحكومة ظلت ناشطة في جميع ولايات دارفور الثلاث خلال شهر أيار/مايو. ورغم أنها لم تشن هجوماً واسع النطاق على أي قرية، على نحو ما حدث في الشهر الماضي من مدهمة حور أبيشي في جنوب دارفور، فقد واصل أعضاء الميليشيات هجومهم وتحرشهم بالسكان المدنيين. وكانت العمليات الأكثر شيوعاً هي هجمات على نطاق محدود شنت على القرى والمزارع وظلت التقارير تفيد عن استمرار وقوع حالات اغتصاب للنساء من جانب الميليشيات. بيد أنه لاحت إشارات تدل على أن عدد حالات الاغتصاب شهد انخفاضاً متواضعاً في شهر أيار/مايو ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تزايد وجود الجنود العسكريين وأفراد الشرطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مخيمات السكان المشردين داخلياً وما حولها.

٥ - كما وردت تقارير خلال الفترة قيد الاستعراض عن العمليات التي قامت بها القوات الحكومية في نفس المناطق وفي الوقت نفسه على نحو ما قامت به قوات الميليشيا حيث كان الطرفان يتوخيان فيما يبدو أهدافاً مشتركة. وفي هذا المضمار ينبغي لي أن أؤكد من جديد دعوتي إلى الحكومة كي تترع أسلحة قوات الميليشيا القبلية على النحو الذي سبق أن طالب به مجلس الأمن في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) وفي القرارات اللاحقة له. وعلى نحو ما شهدنا في الأشهر الماضية، فالحكومة قادرة على اتخاذ إجراءات ضد الميليشيات ولا سيما في حالات سرقة الماشية وغير ذلك من الأفعال الإجرامية. ومن أجل تحقيق مستوى الأمن الذي تدعو الحاجة الماسة إليه في دارفور، ينبغي للحكومة أن تتحرك في جميع الأحوال ضد الميليشيات سواء كانت أنشطتها ذات طبيعة جنائية أو عسكرية بغية التوصل في نهاية المطاف إلى نزع سلاح الميليشيات وتسريحها.

٦ - ولم يقتصر الأمر على زيادة النشاط العسكري لحركات المتمردين ضد القوات الحكومية بل إن قوات الجيش الشعبي وحركة العدل والمساواة هاجمت القرى وأهدافاً مدنية أخرى وبالإضافة إلى ذلك، تُعيد الحركتان مرابطة قواهما في مواقع جديدة خارجة عن النطاق المحدد بموجب بنود إما اتفاقات وقف إطلاق النار أو اتفاقات مرحلية أخرى. وفي الآونة الأخيرة أعادت قوات حركة العدل والمساواة احتلال بلدة غريدا في جنوب دارفور يوم ٢٩ أيار/مايو ورغم الاتفاق الذي كان قد تم التوصل إليه في شباط/فبراير فيما بين الحكومة وحركات التمرد وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبمقتضاه يقوم المقاتلون بإخلاء غريدا وثلاث بلدات أخرى. كما اتسمت تصرفات حركات المتمردين بصورة متزايدة

بطابع التعويق ضد العاملين في مجال الإغاثة وبعثة الاتحاد الأفريقي في شهر أيار/مايو. فأفراد الجيش الشعبي بالذات شاركوا في عدد من الحوادث التي أدت إلى تأخير أو تحويل مسار الإمدادات الإنسانية أو العاملين في المجال الإنساني، وشملت تلك الحوادث احتجاج ١٨ من أعضاء فريق تابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في ١٠ أيار/مايو لأكثر من ٢٤ ساعة بواسطة قوة تابعة للجيش الشعبي على أساس أن الفريق كان مشاركاً في عمليات تجسس وذلك قبل الإفراج عن أعضاء الفريق دون أن ينالهم أذى.

٧ - واستمرت أنشطة عصابات اللصوصية بتحتار دارفور في أيار/مايو. وهناك ما يدل على أن تلك الأعمال الإجرامية يرتكبها بصورة متزايدة مقاتلو حركات التمرد والمليشيات بالإضافة إلى معتادي الإجرام الذين يتصرفون بغير أهداف سياسية. ولما كان نشاط عصابات اللصوصية يهدد جميع الأنشطة التجارية والإنسانية في دارفور، فقد أبلغت الحكومة بعثة الاتحاد الأفريقي يوم ٢٦ أيار/مايو بعزمها على أن تستخدم القوة لتطهير الطريق من طويلة إلى كبكائية في شمال دارفور من عناصر العصابات إذا ما لم تتوقف الهجمات التي تتعرض لها المركبات. ومع التسليم بمسؤولية الحكومة عن حفظ الأمن على طول طرق المنطقة فإنني أحثُّها على عدم الاعتماد على نفس التكتيكات غير المتناسبة التي استخدمتها في عمليات مماثلة في أواخر عام ٢٠٠٤ ونجمت عنها آثار وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين المحليين.

٨ - وظلت منطقة الحدود بين تشاد وغرب دارفور مزاراً للقلق في أيار/مايو حيث تفاقمت التوترات العادية عبر الحدود بفعل الهجرة المعتادة التي درجت عليها قطعان الماشية إلى أراضي الرعي في السودان. وأدت عمليات نزوح جماعات البدو الرحّل وقطعان ماشيتهم إلى زيادة العبء الذي تحمّله حالة أمنية هشة وبيئة اقتصادية ضعيفة أصلاً مما زاد من حدة التنافس مع القبائل المحلية والسكان المشردين داخلياً والجماعات المسلحة من أجل الوصول إلى إمدادات المياه الشحيحة وإلى أراضي المراعي المحدودة. وأفيد عن وقوع كثير من المصادمات على نطاق صغير وعن أعمال اللصوصية التي شهدتها شهر أيار/مايو مما أكد حالة الاضطراب المتزايدة في تلك المنطقة وفي أجزاء أخرى من دارفور حيث يتنافس البدو الرحّل مع المزارعين على سبل الوصول إلى حيث الأراضي وغيرها من الموارد. على أن ثمة تطورا إيجابيا يتمثل فيما تم، على خلاف العام الماضي، من مناقشات بدأت على أصعدة شتى بشأن السياسات الرامية لتخفيف حدة الصراعات الممكن اندلاعها نتيجة هذه المنافسة.

ثالثاً - المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين

٩ - نجم أثر ضار نتيجة العنف والأنشطة الإجرامية التي وقعت في شهر أيار/مايو بالنسبة للعمليات الإنسانية مما أدى إلى تحجيم مؤقت لإمكانية الوصول إلى مناطق بعينها. كما أن

تفاقم حالة اللاأمن في بعض المناطق، مقترنة ببدء موسم المطر، لن يؤدي سوى إلى مزيد من صعوبة تسليم المعونة الإنسانية.

١٠ - وما برحت منطقة جبل مرّة يستعصي الوصول إليها باستمرار لتنفيذ عمليات الإغاثة لأن انعدام الأمن وسقوط الأمطار يجعلان طرق السفر إلى معظم مواقعها المحلية في المناطق التي تسيطر عليها فلول المتمردين غير آمنة. وعليه، فطائرات الهليكوبتر هي الوسيلة الوحيدة لكفالة سبل الوصول إليها بكل ما يترتب على ذلك من آثار واضحة بالنسبة لفعالية وتكاليف تقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين إليها. وفي منطقة شرق جبل مرّة (جنوب دارفور) تتواجد ميليشيا القبائل الرحل بأعداد كبيرة وتواصل دورياتها في القرى المهجورة في أبو جابرة وتيغي. وهذه الجماعة تقبلت المسؤولية عن إطلاق النار على أفراد من العاملين في المجال الإنساني في أوائل أيار/مايو. على أن الوصول بالبر ما زال متاحا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من جبل مرّة برغم وقوع بعض الحوادث المتقطعة.

١١ - وفي شمال دارفور، نصب الجيش الشعبي أكملة لعدد من القوافل والمركبات التي تخص المنظمات الإنسانية أو تشارك في أعمالها على طول خط كبكائية - الفاشر. وأعقب ذلك محادثات دارت بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل إعادة تأكيد مبادئ العمليات وتحسين الإجراءات المتبعة لإبلاغ الأطراف بتحركات منفذي الأعمال الإنسانية.

١٢ - وخلال فترة الإبلاغ، أدى استمرار اللاأمن وأعمال اللصوصية على طريق الضعين - نيالا (جنوب دارفور) إلى إعاقة خطيرة لإمكانية وصول عمليات الإغاثة الإنسانية. فقد ظلت شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تتعرض للنهب والسلب بانتظام من جانب اللصوص المسلحين على هذا الطريق خلال بدايات شهر أيار/مايو بل قُتل سائقان في يوم ٨ أيار/مايو. وفضلا عن ذلك، فخلال فترة الإبلاغ تعرض للاختطاف خمسة من موظفي المنظمات غير الحكومية واحتجزوا على مدى ثلاث ساعات من جانب عناصر مشبوهة تابعة للجيش الشعبي في ساناماناغا في جنوب دارفور.

١٣ - وما زال عدد الأشخاص الذين تضرروا من جراء الصراع والجفاف يزيد على ٢,٥ مليون نسمة. بمن في ذلك ما يقرب من ١,٩ مليون نسمة من السكان المشردين داخليا. كما بلغ عدد العاملين في مجال المعونات بالمنطقة حاليا ١١ ٥٠٠ فرد. بمن فيهم عدد من الموظفين الدوليين يزيد على ٩٥٠ موظفا. وقد أمكن للوجود الإنساني الدولي أن يصل إلى أكثر من ٢٠ موقعا خارج عواصم الولايات الثلاث. وإن كان الأمر بحاجة إلى توسيع نطاق هذه التغطية وتوطيد دعائمها بما يتيح تلبية متطلبات المساعدة ومقتضيات الحماية على نحو متسق. وفي نيسان/أبريل قدم برنامج الأغذية العالمي إمدادات بحجم ٣٠ ٠٠٠ طن من الإمدادات

الغذائية إلى ١,٦ مليون من المتضررين. كما أن عدد السكان المتأثرين الذين تلقوا مساعدات إنسانية متواصلة في قطاعات إنقاذ الحياة التي تضم الأغذية والمياه والمرافق الصحية والمأوى والبنود غير الغذائية والخدمات الصحية بقي على حجمه منذ بداية عام ٢٠٠٥ أي بنسبة تتراوح بين ٦٠ إلى ٧٥ في المائة تقريبا.

١٤ - وما زالت وكالات المعونة الإنسانية تتعرض لمضايقات من جانب بعض السلطات الحكومية ولا سيما في مخيم كلمة حيث ينشط بعض ممثلي لجنة المعونة الإنسانية في تقييد الاتصالات بين المنظمات غير الحكومية والسكان المشردين داخليا. كما ثبت أن المنظمات غير الحكومية التي تقدم الدعم الطبي وغيره من صنوف الدعم إلى ضحايا العنف الجنسي معرضة للتأثر على نحو ما هو عليه حال المنظمات غير الحكومية التي من المتصور أنها تسبغ الحماية بشكل عام على الأنشطة المدنية. وتدعي السلطات في جنوب دارفور بأن "أنشطة الحماية" تشكل تدخلا سياسيا غير ملائم. ومما يدعو لقلق خاص حالات توجيه اتهامات جزافية لا تستند إلى أساس إلى العاملين الإنسانيين فضلا عن حالات التوقيف والاحتجاز التعسفية. ومن ذلك مثلا ما جرى مؤخرا من احتجاز لفترة موجزة لاثنتين من موظفي منظمة أطباء بلا حدود - هولندا للمساعدة لأسباب تتعلق بما قامت به منظمتهما من نشر تقرير بشأن حالات الاغتصاب في دارفور. وقد طرحت قضية مضايقة المنظمات غير الحكومية في آخر اجتماعين للجنة الفرعية التابعة لآلية التنفيذ المشتركة المعنية بحقوق الإنسان والحماية، المعقودين يومي ١١ و ٢٩ أيار/مايو. وفي الاجتماع الأول اتفقت الحكومة والأمم المتحدة على بعثة مشتركة تتولى النظر في هذه المسألة.

١٥ - كما تواصلت عمليات مضايقة المشايخ والسكان المشردين داخليا في أعقاب الاجتماعات الخاصة التي تعقد مع الوفود الرفيعة المستوى وموظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان. وخلال زيارتي إلى مخيم كلمة يوم ٢٨ أيار/مايو، ألححت بشدة على المسؤولين المحليين أن يكفلوا إنهاء هذا النمط من المضايقة والترويع. وقد أكدت السلطات التي كانت بصحتي وبصورة علنية أن هذا ما سوف يحدث بالتأكيد وسوف تقوم البعثة برصد فعال لهذه المسألة.

١٦ - وعلى غرار ما شهدته نيسان/أبريل، لم يشهد أيار/مايو تحسنا ملموسا في حالة الحماية في دارفور. فالتقارير التي تناهت عن ممارسة العنف الجنسي ضد الفتيات ما زالت مستمرة. وعلى مدار الأشهر الـ ١٣ الماضية تم التحقيق من جانب السلطات في تلك الهجمات ومن الأمور التي تدعو إلى قلق خاص سلسلة التقارير التي أكدت اختيار أصغر الفتيات ضمن أي مجموعة من النساء لكي يتعرضن للتهجم الجنسي. وقد اتخذت الشرطة

وعناصر النيابة العامة إجراءات بشأن أشنع حالات اغتصاب الأطفال وإن بقي كثير من القضايا دون أن يخضع للتحقيق. ويجري أحيانا اختطاف الأطفال لفترات قصيرة من الزمن حيث يتم ذلك غالبا في سياق اعتداء جنسي ومن ثم يطلق سراحهم. وفي شهر أيار/مايو وصل إلى علمي تقارير أفادت عن اختطاف أطفال لفترات أطول من الزمن مشفوعة بما يدل على أنهم يجبرون على أداء أعمال السخرة.

١٧ - وقد بلغ العنف ذروته في مخيم كلمة وما حوله خلال الحوادث التي وقعت يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو مما أدى إلى إصابة ستة من السكان المشردين داخليا وثلاثة من أفراد الشرطة. وتم إغلاق المخيم أمام جماعات العمل الإنساني ثم أعيد فتحه يوم ٢٢ أيار/مايو. وفي أعقاب تلك الحوادث قامت بعثة الاتحاد الأفريقي بإنشاء وجود دائم لها في المخيم. وقدمت النرويج ٣٠ مركز شرطة متنقلا كي تستخدمها شرطة الاتحاد الأفريقي على أن يتم توزيعها على نحو ٣٠ مخيما وتجمعا للسكان المشردين مع نهاية شهر حزيران/يونيه. وثمة خطط تقضي بإنشاء وجود للاتحاد الأفريقي في ٣٥ مخيما وتجمعا آخر للسكان المشردين داخليا، مع نهاية شهر أيلول/سبتمبر في حالة توافر التمويل المطلوب.

١٨ - كما تم استئناف المساعدة الإنسانية في خور أبيشي بعد أن بسط الاتحاد الأفريقي وجودا له هناك في أعقاب ما جرى من هجوم وتدمير في القرية على يد الميليشيات يوم ٧ نيسان/أبريل. وفي النصف الثاني من أيار/مايو قدم برنامج الأغذية العالمي وهيئة الرؤية العالمية الأغذية إلى ٥٠٠ فرد على أن يتم في القريب العاجل تسليم مواد غير غذائية.

رابعا - حقوق الإنسان

١٩ - مع نهاية أيار/مايو كان عنصر حقوق الإنسان من بعثة الأمم المتحدة في السودان يتألف من ٤١ من موظفي حقوق الإنسان. بمن في ذلك ١١ من متطوعي الأمم المتحدة. ويوجد حاليا ثلاثة مكاتب إقليمية عاملة في هذا المجال في كل من نيالا والجنينة والفاشر إضافة إلى مكتب رابع في زالنجي من المتوقع أن يتم افتتاحه في أوائل حزيران/يونيه. ومع نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥ سيبلغ مجموع من تم توزيعهم في دارفور من موظفي حقوق الإنسان ٦٥ موظفا. بمن في ذلك ١٨ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢٠ - وبالتعاون مع مسؤولي الشرطة وغيرهم من المسؤولين، يتابع موظفو حقوق الإنسان في دارفور الإجراءات التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب. وقد اتخذت الحكومة خطوات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وبالذات في أعمال العنف الجنسي. كما ضاعفت أنشطتها من أجل القبض على مرتكبي تلك الأفعال. ويمثل ذلك نتيجة من نتائج الجهود التي تبذلها الحكومة في تبني جهود

المصالحة القبلية ولا سيما في جنوب دارفور. ومع ذلك فلم تتخذ الحكومة الإجراءات الكافية لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقوبة. وثمة طائفة واسعة من العناصر العملية والقانونية والإجرائية تؤدي في مجموعها إلى إدامة وتعزيز مناخ من الإفلات من العقاب في دارفور. وبغير التصدي لتلك العوامل، فسوف تستمر انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للإفلات من العقاب تتطلب تدخلا على كل مستوى في الحكومة فضلا عن مراجعة واسعة النطاق للتشريعات المعمول بها وتعديلها وإقرار آليات فعالة واتباع إجراءات ناجعة لرصد التدابير التي تتخذها السلطات في هذا الصدد.

٢١ - وتشارك الأمم المتحدة مع الحكومة في جهد يرمي إلى تشجيع الحكومة على اتخاذ تلك التدابير. وقد عقدت اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة اجتماعين في الخرطوم يومي ١١ و ٢٩ أيار/ مايو ضمًا ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة في السودان والمجتمع الدولي والحكومة. وجرى مناقشات فنية بشأن السبل المحددة التي تشوب سياسات الحكومة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وخاصة ما يتصل بالعنف الجنسي والعنف الممارس على أساس جنساني. وتم الاتفاق على مواصلة العمل المشترك بطريقة تعاونية وعملية بما في ذلك تقديم المساعدات التقنية لدعم قدرة السلطات المحلية. وفي ٢٩ أيار/ مايو وافقت الحكومة على العمل مع بعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل وضع مسودة مشتركة لإيضاحات خطية بشأن الأنظمة التي تتبعها الحكومة لتعزيز الحماية وتجنباً لإعادة العدوان على من يبقى على قيد الحياة من ضحايا العنف الجنسي. كما وافقت الحكومة على التعاون بشأن ضمان سبل الوصول إلى مراكز الاحتجاز وتعيين الآليات اللازمة لتجنب النزوح القسري. كما طرحت الحكومة بعض المقترحات من أجل التعاون التقني.

خامسا - عملية السلام في دارفور

٢٢ - أعلن الاتحاد الأفريقي أن الجولة التالية لمحادثات السلام سيتم عقدها في أبوجا يوم ١٠ حزيران/يونيه. كما أعلن ألفا عمر كوناري رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي تعيين سالم أ. سالم كبيرا للوسطاء بوصفه المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى محادثات السلام السودانية المشتركة المعنية بدارفور.

٢٣ - وقد أعلنت حركة العدل والمساواة عزمها على حضور المحادثات. وتلقت من جانبي تقارير تشير إلى أن حركة تحرير السودان/الجيش الشعبي تعتزم الحضور. ولسوف يكون حضور جميع الأطراف على مستوى رفيع أمراً مهماً يكفل تنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها في أبوجا. وعلى نحو ما شهدته الدورات السابقة، فسوف يكون في وجود الأمم المتحدة في

أبوجا ما يزود الأطراف وفريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي بالدعم والمساعدة التي يطلبونها تيسيراً لسير المفاوضات.

٢٤ - وسيكون نجاح الجولة التالية من المحادثات أمراً جوهرياً بالنسبة لمستقبل العملية السياسية في دارفور. ومن المتوقع أن يتم في تموز/يوليه تفعيل الهياكل التنفيذية والتشريعية للحكومة الجديدة في السودان وهي حكومة الوحدة الوطنية. ومن ثم ينشأ واقع سياسي جديد في السودان يؤكد على سياسات الإشراف. ومن الأهمية بمكان أن تُصبح دارفور جزءاً من هذه العملية كما أن الجولة التالية من المحادثات في أبوجا تُتيح للأطراف فرصة طيبة لتأكيد أن تدرج دارفور ضمن هذه التطورات.

٢٥ - وفي المشاورات التي أجريتها في الخرطوم منذ أيام قلائل، أكد القادة السودانيون أن اتفاق نيفاشا سوف يكون نموذجاً وإطاراً لاتفاق في دارفور. بما في ذلك اتخاذ ترتيبات لتقاسم السلطة والثروة فضلاً عن أن يكون تخصيصاً للأرض وعملية للمصالحة. وبات من المهم الآن أن تتوجه الحركات المسلحة إلى أبوجا وفي جعبتها رؤية واضحة ومتجانسة لاتفاق سياسي ولولاية يحولها إياها أنصارها للتفاوض من أجل تسوية دائمة وملزمة. كما أن مشروع الاتفاق الإطاري للاتحاد الأفريقي الذي تم إبلاغه إلى الأطراف في الأشهر الأخيرة يطرح أساساً جيداً لاتفاق بناءً وعاجلاً.

٢٦ - على أنه ينبغي عدم الربط بين المحادثات السياسية في أبوجا وبين المسائل الأمنية التي يتم التصدي لها من خلال هيئات اتفاق إطلاق النار وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ومع ذلك، فمن شأن تحسين الحالة الأمنية على الأرض أن يهيئ بيئة مواتية للتفاوض ويساعد على بناء الثقة فيما بين الأطراف فيما يتصل بالتزامها بإزاء السلام. وقد صدر قرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥) لِيُخلق آلية من أجل التصدي لانتهاكات وقف إطلاق النار وغير ذلك من الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بدارفور. وتمثل تلك الآلية أداة فعالة من شأنها ردع الأطراف عن ارتكاب تلك الانتهاكات وخاصة في الفترة المفضية إلى محادثات أبوجا وفي سياق تلك المحادثات. كما أن تعزيز وجود بعثة الاتحاد الأفريقي حالياً على الأرض بمساعدة سخية من جانب المجتمع الدولي من شأنه أن يُسهم بدوره في تحسين الحالة الأمنية كما يُسهم بصورة غير مباشرة في نجاح محادثات أبوجا المرتقبة.

سادساً - بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٧ - بلغ قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عدداً إجماليه ٦٧٤ ٢ فرداً في ٣١ أيار/مايو. وكانت القوة تتألف من ٧٣٢ ١ من جنود الحماية التابعين للقوة و ٤٥١ من المراقبين العسكريين و ٤٦٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٣١ من الموظفين الدوليين وموظفي لجنة وقف

إطلاق النار. بيد أن هذا الرقم يمثل ثغرة قوامها ٦٤٦ تفصل ما بين القوام الموزع للبعثة وبين القوام المأذون به في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وترجع هذه الثغرة في معظمها إلى التحديات المستمرة التي تواجه نشر القوة الكاملة من ضباط الشرطة المدنيين (٤٦٠ فقط من واقع ٨١٥ من الأفراد المأذون بهم) وما زالت الجهود مبذولة لردم هذه الهوة.

٢٨ - وقد حظي قرار الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل بتوسيع بعثته في السودان بدعم ملموس بين صفوف المانحين الدوليين. وفي ٢٦ أيار/مايو، شاركت كوناري رئيس اللجنة في ترأس مؤتمر لإعلان التبرعات من أجل دعم توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وأسعدي أن أرى حكومات قد تعهدت بالتبرع بأكثر من ٢٩١ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتلك القضية وهو مبلغ جدير بأن يكون كافياً لإطلاق المرحلة التالية من توسيع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٢٩ - وقد زاد كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سبل التعاون والتنسيق بينهما بشأن قضايا العمليات المتصلة ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد لقيت المقترحات الرئيسية الواردة في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن يوم ٣ أيار/مايو فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (S/2005/285) قبُولاً حسناً من جانب الاتحاد الأفريقي وبدأ تنفيذ معظمها. فعلى سبيل المثال أوفد فريق من إدارة عمليات حفظ السلام إلى مقر الاتحاد الأفريقي في الفترة ٧ إلى ٢٧ أيار/مايو لمساعدة مخططتي الاتحاد الأفريقي في صياغة مفهوم العمليات من أجل توسيع بعثته في السودان. كما أن خلية المساعدة التابعة للأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي التي كانت مشاركة بالكامل بدورها في تلك الأنشطة قدمت المساعدة في مجال المتابعة بعد يوم ٢٦ أيار/مايو.

٣٠ - وقد تأكدت أهمية دعم الاتحاد الأفريقي في نشر المزيد من الجنود ومن أفراد الشرطة إلى دارفور من واقع نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي في شهر أيار/مايو. ففي أعقاب هجوم الميليشيا على خُور أبيشي في نيسان/أبريل، أنشأت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان موقعاً دائماً لفريق من المراقبين العسكريين في البلدة مؤلف من ١٨ من المراقبين العسكريين إضافة إلى قوة حماية قوامها ٧٠ جندياً. وأدى نشر القوة إلى استعادة الاستقرار إلى منطقة كانت تُعد مضطربة للغاية في جنوب دارفور فمكنت أكثر من ٢٠٠٠ من السكان العودة إلى قرية أصيبت بأضرار بالغة كي يشرعوا في عملية شاقة لإعادة بنائها.

سابعاً - الملاحظات

٣١ - جاء الإعلان عن استئناف محادثات دارفور للسلام يوم ١٠ حزيران/يونيه في أبوجا ليكون موضع ترحيب. وبعد أكثر من خمسة أشهر من التأخير أصبح يتعين على الأطراف أن

تفيد من هذه الفرصة إلى أقصى حد. ولهذه الغاية يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع كلا الجانبين على المجيء إلى مائدة المفاوضات وفي جعبته مقترحات جادة فضلا عن السلطة التي تخوّل صنع القرارات ثم وضعها موضع التنفيذ.

٣٢ - بيد أن الأخبار الإيجابية التي تناهت على الجبهة السياسية نال منها مع ذلك التصاعد النسبي في العنف في ولايات دارفور الثلاث مقارنة بشهر نيسان/أبريل. ولا بد لحركات المتمردين بالذات أن تتحمل المسؤولية عن أعمالها على مدى الشهر الماضي. فالاستئناف الوشيك للمحادثات والتصاعد في العنف يمكن الربط بينهما بعد أن رأينا أنماطا مماثلة في الماضي عندما كانت الأطراف تزيد من وتيرة عملياتها الهجومية عشية جولة جديدة من المفاوضات السياسية بغية اكتساب ميزة تكتيكية يمكن اتخاذها وسيلة للضغط على مائدة المفاوضات. وبصرف النظر عن الأسباب التي تبرر مثل هذه العمليات، فإن أثرها على حياة المدنيين أثر يدعو إلى الأسف الشديد. وفضلا عن ذلك فالعنف يسهم في إشاعة جو من التشكك والريبة المتبادلة وهو ما زاد من صعوبة المفاوضات في الماضي. وعليه، فإنني أناشد جميع الأطراف الامتناع عن شن عمليات عسكرية هجومية في الفترة المفضية إلى محادثات أبوجا. وليس لها أن تسمح لما تتخذه من إجراءات على الأرض بأن تقوّض فرص التوصل إلى تسوية سياسية في الأجل الطويل.

٣٣ - ومن جانبها، يتعين على الحكومة أن تشرع في تنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح وتسريح القوات التي تتألف منها الميليشيا القبلية التي ما برحت تشيع الرعب بين صفوف السكان المدنيين في دارفور. وعلى نحو ما يوضح هذا التقرير، ففيما طرأت تحسينات في بعض المجالات، إلا أن نشاط الميليشيا ما زال يشكل تهديدا جسيما للمدنيين إما بإجبار الأهالي على ترك ديارهم أو الحيلولة بين الذين تم طردهم وبين العودة إليها أو ملاحقة الأهالي الذين ما زالوا رهيني الإقامة في مخيمات المشردين داخليا. إن هذا أمر لا بد أن يتوقف. وإذا لم يحدث ذلك، وإذا ما بقيت الميليشيات مطلقة بغير رقيب أو حسيب ولا عقاب على الجرائم التي ترتكبتها، فإن ثقافة الإفلات من العقاب التي أصبح لها جذور في تربة دارفور ستتحول إلى عقبة كأداء تحول دون تنفيذ أي عملية للمصالحة وقد تدمر أي اتفاق يمكن أن تصل إليه الأطراف.